

تحليل لجريمة القتل في الضفة الغربية وفقاً لبعض خصائص الجاني لعام 2017
Analysis of Murder in the West Bank in 2017 According to Some
Characteristics of the Perpetrator

عصام الأطرش

Issam Alatrash

قسم علم الجريمة، جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين

Department of Criminology, Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine

*الباحث المراسل: esam_al_atrash@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2018/12/11)، تاريخ القبول: (2019/5/5)

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل جريمة القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 وفقاً لبعض خصائص الجاني وهي (الفئة العمرية، الجنس، طبيعة العمل)، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي خلال تحليل البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وجهاز الشرطة الفلسطينية، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أبرزها: أن الفئة العمرية الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل هي فئة الشباب، وأن الرجال أكثر ارتكاباً لجرائم القتل من النساء في الضفة الغربية بعشرة أضعاف تقريباً، وأن العاطلين عن العمل أكثر ارتكاباً لجرائم القتل من غيرهم، وأن العمال أكثر المهن التي يرتكب أصحابها جرائم قتل، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد من قبل الأجهزة المختصة في مكافحة جريمة القتل على الإحصاءات الرسمية لوضع السياسات السليمة، كما أوصت الدراسة بضرورة توعية الشباب بمخاطر الجريمة، إضافة إلى ضرورة تفعيل عقوبة الإعدام على جرائم القتل.

الكلمات المفتاحية: جريمة القتل، الضفة الغربية، الجاني.

Abstract

This study aimed to analyze murder in the West Bank for the year 2017 according to some characteristics of the offender related to age group, gender, and nature of work. The researcher used a descriptive method in analyzing the data issued by the Palestinian Central Bureau of Statistics and the Palestinian Police. The researcher found many results,

the most prominent of which is that the age group most responsible for murder is the youth category. Men are more likely to commit murder in the West Bank by almost ten times than women. The unemployed are more responsible for murder than others. The highest percentage of employed perpetrators is from workmen. The study recommended the necessity of relying on the official statistics to develop sound policies. The study also recommended educating young people about the dangers of crime, in addition to the need to activate death penalty for murder.

Keywords: Murder, West Bank, Offender

مقدمة

تؤكد الإحصاءات الجنائية في كثير من دول العالم اتساع نطاق الإجرام وتعدد صورته وألوانه، مما يضع المجتمعات أمام مشكلة كبيرة لا بد من التصدي لها ومواجهتها بمختلف السبل والوسائل، ومن أهم ما يجب أن تواجهه به هذه المشكلة استخدام الإحصاء الجنائي في رصد الظواهر الإجرامية، والأسباب المؤدية إليها، ومتابعة الظروف الاجتماعية والمادية التي تحيط بالمجرمين للوصول إلى الخصائص التي يتسمون بها والتعرف على الأسباب التي تقودهم إلى الجريمة. (الصياد، 2002)

والحاجة ملحة في مجال الإحصاء الجنائي إلى الحصول على قدر كبير من المعلومات والبيانات عن الجريمة واتجاهاتها، باعتبار أن الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تهدد استقرار المجتمعات البشرية، فلا بُد من توفير وسائل علمية يتم الاعتماد عليها في توفير البيانات اللازمة عن خصائص الظاهرة الإجرامية عبر حزم إحصائية تضم حصيلة المعلومات لدى كافة أجهزة العدالة الجنائية من شرطة وقضاء وسجون للتمكن من خلالها من تشخيص الظاهرة الإجرامية وسماتها وحجمها وأنواعها وزمانها ومكانها وأساليبها. (حسين، 2002)

وقد عرف الإنسان جريمة القتل منذ فجر التاريخ، فهي أول جريمة ارتكبت على وجه الأرض عندما قتل أحد ابني آدم عليه السلام أخاه منذ ذلك الحين، وهذه الجريمة تتكرر بصور وأشكال ودوافع مختلفة؛ إذ يوجد قتل من أجل الثأر أو على خلفية الشرف، وهناك قتل من أجل تحقيق منفعة غير مشروعة، وقد يكون القتل ناتجاً عن أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو نفسية. (اشتية، 2015)

وتشير الإحصائيات المتعلقة بجريمة القتل في الضفة الغربية إلى وجود ازدياد في عدد جرائم القتل في الضفة الغربية في الخمس سنوات الأخيرة باستثناء العام 2015، والذي شكل طفرة في تاريخ المجتمع الفلسطيني بعدد جرائم القتل التي ارتكبت في تلك السنة، ومن هنا تأتي أهمية تحليل جريمة القتل في العام 2017 وفقاً لخصائص الجاني.

العام	2013	2014	2015	2016	2017
عدد جرائم القتل المرتكبة	23	38	54	38	48

مشكلة الدراسة

ارتفع عدد جرائم القتل في الضفة الغربية في عام (2017)؛ إذ ارتكبت 48 جريمة قتل وفقاً للإحصائيات الصادرة عن جهاز الشرطة الفلسطينية، الأمر الذي يهدد استقرار المجتمع وأمنه الاقتصادي والاجتماعي، إذ يوجد الكثير من الدوافع وراء ارتكاب تلك الجرائم، فمنها ما كان ناتجاً عن دوافع اجتماعية ومنها ما نتج عن أسباب اقتصادية وبعض آخر منها نتج عن دوافع نفسية، وقد اختلفت الجناة من حيث الفئة العمرية الذين ارتكبوا جرائم القتل، أو من حيث طبيعة عملهم، كما وجدت أيضاً جرائم قتل ارتكبتها المرأة، كما تشير الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى اختلاف خصائص المجني عليهم في العديد من المتغيرات.

وعليه تكمن إشكالية الدراسة في تحليل جرائم القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 تبعاً لخصائص الجناة.

أسئلة الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما خصائص جرائم القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 وفقاً لمتغيرات عمر الجاني وجنسه وطبيعة عمله؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 تبعاً لمتغير جنس الجاني؟
- ما عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 تبعاً لمتغير الفئة العمرية للجاني؟
- ما عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 تبعاً لمتغير طبيعة عمل الجاني؟

أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 تبعاً لمتغير جنس الجاني.

- تحديد عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 تبعاً لمتغير الفئة العمرية للجاني.

- تبيان عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 تبعاً لمتغير طبيعة عمل الجاني.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الجانب النظري في أنها من الدراسات الأولى في الضفة الغربية على حد علم الباحث، التي تناولت تحليل ظاهرة الجريمة في الضفة الغربية لسنة 2017 تبعاً لخصائص الجناة، ومن ثم ستسهم هذه الدراسة في إغناء الأدب النظري حول هذا الموضوع ليتمكن الباحثون من الاستفادة منه.

أما من الجانب العملي، فإن هذه الدراسة ستساعد أصحاب الاختصاص ورسم السياسات العامة في مجال مكافحة الجريمة - وخصوصاً جهاز الشرطة - في الاستفادة من هذه الدراسة لوضع الخطط المناسبة لمكافحة الجريمة، بناء على التحليل الذي تقوم به الدراسة للإحصاءات الرسمية التي تصدر عن جهاز الشرطة الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وخصوصاً إذا ما عرفنا أن السياسات الجنائية في الدول تبنى على الإحصائيات الجنائية التي ترد إليها.

حدود الدراسة

- الحدود زمانية: تتعلق هذه الدراسة بالعام 2017.

- الحدود المكانية: الضفة الغربية.

مصطلحات الدراسة

الجريمة: يرى علماء الاجتماع أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، وأن التجريم -يحد ذاته- هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون. وفي هذا الاتجاه ميز جارد فالو بين الجريمة الطبيعية التي لا تختلف عند الجماعات في الزمان والمكان؛ لتعارضها مع المبادئ الإنسانية والعدالة، كجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، والجريمة المصطنعة التي تشكل خرقاً للعواطف القابلة للتحول؛ كالعواطف الدينية والوطنية واعتبر الأولى بأنها تدخل في المعنى الحقيقي للإجرام ودراساته التحليلية. ويقدر بعضهم الآخر بأن الجريمة عبارة عن السلوك الذي تحرمه الدولة بسبب ضرره ويمكن أن ترد عليه بفرض جزاء، وهو بوجه عام يشكل سلوكاً مضاداً للمجتمع يضر بصالحه. (نجم، 2015)

أما فقهاء القانون فقد عرفوا الجريمة بأنها فعل غير مشروع، صادر عن إرادته جنائية، يقدر له القانون عقوبة معينة. (نيس، 2017)

الإحصاء الجنائي: عملية جمع البيانات عن الجريمة وتحويلها إلى أرقام، من أجل تحديد حجم الجريمة وتصنيفها حسب أنواعها ومكانها ونمطها وأسلوبها ودوافعها، ومن ثم معرفة العلاقة بينها وبين مختلف المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية. (سعدون، 2010)

و للإحصاء فوائد عدة جعلت منه الوسيلة الأمثل في تحديد حجم الظاهرة الإجرامية، وفي تهيئة مادة المقارنة بين الجرائم المختلفة بالأماكن والأزمنة المتعددة وتحديد عدد الجناة وبيان الوسائل والآلات التي استخدموها في ارتكاب الجريمة، لذا فقد وصفه بعضهم بأنه الأساس الذي قامت عليه دعائم البحث في علم الإجرام بمفهومه الحديث، ويصفه الأستاذ (ثورستين سيلين) بأنه: مرآة الجريمة وحساب الميزانية فيها، ويعدّه آخرون من أبرز وسائل البحث الاجتماعية في علم الإجرام وفي بحث الجريمة ظاهرةً اجتماعية. (أبو شامة، 1991)

جريمة القتل: إزهاق روح إنسان حي بفعل إنسان آخر، وعرفت أيضاً بأنها اعتداء على حياة الغير تترتب عليه وفاته، والموت هنا يعني مفارقة الروح الجسد. (السعيد، 2019) (عبد المطلب، 2015)

الجانبي: الشخص الذي ينتهك القانون الجنائي الذي تقرره السلطة التشريعية التي يعيش في ظلها. (الوريكات، 2012)

المجني عليه: هو من وقعت الجريمة عليه، أي مست بأحد حقوقه في الحياة، أو سلامة جسمه، أو في عرضه، أو شرفه، أو مكانته الاجتماعية، أو مست بحقوقه المالية والأدبية والمعنوية. (أحمد، 2016)

التحليل الكمي: استخدام الطرق الإحصائية في دراسة الجريمة، بعد الدراسة الوصفية المستقبضة، من أجل إظهار مستويات الجريمة وتوزيعها والعلاقات بينها وبين العوامل المختلفة. (عبد الجليل، 1995)

منهجية الدراسة

استخدم الباحث في دراسته منهج تحليل المضمون، وذلك لملاءمته لأغراض الدراسة؛ ولقدرة هذا المنهج على وصف الظاهرة والتعبير عنها تعبيراً يصف الجوانب المختلفة لجريمة القتل، وفقاً لبعض خصائص الجنائي في الضفة الغربية لسنة 2017.

مصادر البيانات

استخدم الباحث البيانات من الإحصاءات الرسمية الصادرة عن جهاز الشرطة الفلسطينية خلال عام 2017، بالإضافة إلى الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2017.

مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وفق البيانات الصادرة عن جهاز الشرطة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2017 والمتعلقة بجريمة القتل.

طرق تحليل البيانات

استخدم الباحث المعالجات الإحصائية التالية لتحليل البيانات:

- التكرارات.

- النسب المئوية.

الدراسات السابقة

أجرى أبو كريم (2018)، دراسة بعنوان (جرائم القتل في غزة: إحصائيات وتدابير)، مركز رؤية للدراسات والأبحاث، دائرة الأبحاث والدراسات، غزة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإحصائيات المتعلقة بجرائم القتل في غزة وأسباب ازديادها، وتبيان معدلات جرائم القتل في غزة، وتحليل تداعيات انتشار جريمة القتل على السلم الأهلي في غزة، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج الاستقرائي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني أديا إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة، مما انعكس بصورة مباشرة على ارتفاع معدلات جرائم القتل، وأن استمرار الحصار سيؤدي إلى زيادة معدلات الجرائم بشكل عام والقتل بشكل خاص، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وتأسيس مجالس ولجان ذات اختصاص للسلم الأهلي والمجتمعي.

أجرى طوقان (2012)، دراسة بعنوان (التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها: دراسة في الجغرافية الاجتماعية)، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد مناطق انتشار الجريمة في أحياء مدينة نابلس ومخيماتها، والتعرف على أسباب وموسم وخصائص هذه الجرائم، وقد استخدمت الدراسة برنامج التحليل الإحصائي لإخراج التكرارات والنسب المئوية، بالإضافة لاستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية لرسم الخرائط الخاصة بالتوزيع المكاني للجريمة حسب مكان سكن المعتدي والمعتدى عليه، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن 29,6% من الجرائم المبلغ عنها عام 2009 حدثت في فصل الصيف، وأن 9% من الجرائم المبلغ عنها في مدينة نابلس وأحيائها ومخيماتها قد وقعت في مخيم بلاطة للاجئين الذي يقع على الشرق من المدينة، كما أن الفئة العمرية بين (15-19 سنة) تصدرت الفئة العمرية للمشتكين، وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بعملية التوجيه والإرشاد لسلوكيات المراهقين من قبل الأسرة والمجتمع، وإلى توجيه الباحثين لعمل دراسات عن موضوع الجريمة في مناطق الضفة الغربية.

كما أجرى شقفة (2012) دراسة بعنوان (محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة)، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، جامعة فلسطين، العدد الثالث، غزة، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وجرائم القتل، والكشف عن أكثر أنواع جرائم القتل انتشاراً في محافظات غزة، وإلقاء الضوء على جرائم القتل التي ظهرت حديثاً فيها، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث يعبر هذا المنهج عن الظاهرة المراد بحثها تعبيراً كمياً ويصف الجوانب المختلفة للجريمة، وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها أن جرائم القتل في محافظات غزة في تزايد مستمر، كما يوجد هنالك علاقة طردية بين جرائم القتل وحجم محافظات غزة، وكذلك بين الكثافة السكانية وزيادة عدد الجرائم، كما أظهرت الدراسة أن محافظة غزة تحتل المرتبة الرابعة من حيث معدل الجرائم، حيث بلغ معدل جرائم القتل فيها 8,9 جريمة قتل لكل 100000 نسمة، وأظهرت الدراسة أن 80,1% من جرائم القتل تتمثل في الفئة العمرية من 15-39 سنة.

وفي دراسة أخرى أجراها عبد الله (2011)، بعنوان (العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة- دراسة ميدانية في مدينة الرمادي العراقية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العدد الأول، العراق، سعت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها: معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى حدوث الجريمة، ومن ثم معرفة العوامل الأكثر فاعلية في ارتكاب الجريمة، ولتحقيق هذه الأهداف لجأت الدراسة لاستخدام المنهج المقارن، ومنهج المسح الاجتماعي، بالإضافة إلى اعتمادها على أداتين هما: الاستبيان والوسائل الإحصائية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن 96,6% من مرتكبي الجرائم هم من الذكور وفي الفئة العمرية (18-41) سنة، وأن 65% من مرتكبي الجرائم يعيشون في مناطق حضرية، كما تبين أن 63,3% من المبحوثين يقل دخلهم عن الحاجة، مع انخفاض نسبة التحصيل العلمي والتي بلغت 50% من مجموع المبحوثين، كما أكدت الدراسة أن 80% من أفراد العينة يتفقون بأن للصحة السيئة تأثيراً على ارتكاب الجريمة، وأن 75% من المبحوثين يرون أن المنطقة السكنية التي يعيشون فيها لها تأثير في إكسابهم السلوك الإجرامي، أما بالنسبة لأوقات الفراغ فقد أظهرت الدراسة أن 73,3% يعززون ارتكابهم للجريمة إلى كثرة أوقات الفراغ لديهم في الوقت الذي يرى فيه 63,3% من المبحوثين أن سلوكهم الإجرامي مكتسب.

وقد أجرى بدوي (2003)، دراسة بعنوان (التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التوزيع المكاني للجرائم ومرتكبيها في مدينة الرياض، واستقصاء العوامل البيئية والبشرية والطبيعية ذات العلاقة بالجرائم في مدينة الرياض، حيث اعتمد الباحث على المنهج المكتبي القائم على استخلاص المرئيات والنتائج من المعطيات والبيانات الإحصائية الرسمية في الفترة 1411- 1424 هـ، كما استعان الباحث بالإحصاء الوصفي المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، مع استخدام مجموعة من المداخل والأساليب لخدمة المنهج المذكور كالنسب المئوية والتكرارات والمتوسطات، وقد

توصل الباحث إلى عدد من النتائج، أبرزها أن عدد الجرائم يزداد بازدياد عدد السكان في أي منطقة جغرافية معينة، وأن هنالك علاقة وثيقة بين الجريمة والمتغيرات البيئية للمدينة، ولوحظ وجود ارتفاع نسبي في معدلات جرائم السرقات والجرائم الأخلاقية.

وتتميز دراستنا عن الدراسات السابقة، كونها قامت بتحليل جريمة القتل في الضفة الغربية في العام 2017 وفقاً لخصائص الجاني، ولم تتطرق إلى خصائص المجني عليه، أما الدراسات السابقة فقد تطرقت دراسة (شقيقة، 2012) إلى العلاقة بين الكثافة السكانية في قطاع غزة وعدد جرائم القتل، وتطرقت أيضاً إلى الفئة العمرية الأكثر ارتكاباً لجريمة القتل في قطاع غزة، وتبين أنها الفئة العمرية من (15-39) سنة، في دراستنا كانت الفئة العمرية الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل في الضفة الغربية هي (18-26) سنة، كما أن دراسة (طوقان، 2012) قامت بتحليل مكاني للجريمة في مدينة نابلس حسب مكان سكن الجاني والمجني عليه والفئة العمرية، أما دراسة (عبدالله، 2011) فقد تطرقت إلى العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة دون تحليل لخصائص الجناة أو المجني عليهم، أما دراسة (بدوي، 2003) فقد قامت بتحليل مكاني للجريمة في مدينة الرياض وفقاً لمرتكبي الجرائم وخصائصهم.

نتائج الدراسة

استخدم الباحث النسب المئوية والتكرارات من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الإحصاءات الصادرة عن جهاز الشرطة الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

أولاً: النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الأول، والذي نصه: ما عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 تبعاً لمتغير جنس الجاني؟

من أجل الإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها عن عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم قتل عام 2017 وفقاً لمتغير جنس الجاني، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (1): عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم قتل وفقاً لمتغير جنس الجاني عام 2017.

النسبة المئوية	عدد الجناة	جنس الجاني
92%	57	ذكر
8%	5	أنثى
100%	62	مجموع

يتضح من الجدول رقم (1) أن عدد جرائم القتل المرتكبة من قبل الذكور بلغت (57) جريمة قتل بنسبة (92%)، بينما بلغت عدد جرائم القتل المرتكبة من قبل الإناث (5) جرائم قتل بنسبة (8%).

وتدل الدراسات الإحصائية التي قام بها الباحثون والعلماء في علم الجريمة على وجود اختلاف بين إجرام كل من الرجل والمرأة، سواء من حيث نوع الإجرام أو كميته وجسامته، وأن إجرام الرجل يفوق إجرام المرأة في الدولة الواحدة، وفي كافة مراحل التاريخ التي أمكن فيها إجراء إحصاءات منظمة، ويرجع ذلك إلى وجود فروق جوهرية بين الرجل والمرأة من حيث التكوين العضوي والنفسي والدور الاجتماعي المفروض على كل منهما. (أبو عفيفة، 2013)

ويعتقد الباحث أن ذلك يتفق مع نظريات علم الجريمة التي أشارت في أكثر من موضع إلى إجرام المرأة مقارنة بالرجال؛ إذ ثبت أن إجرام الرجل يفوق إجرام المرأة بخمسة أضعاف، وفي بعض الأحيان يصل إلى عشرة أضعاف أو أكثر؛ فقد أشار (جرانيه) في كتابه (المرأة المجرمة)، أن الإحصاء الجنائي الفرنسي لسنة 1902 أظهر أن نسبة إجرام المرأة تعادل 13 % تقريبا من مجموع الجرائم التي ارتكبت في تلك السنة.

أما في بعض الدول العربية فتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الجرائم التي ترتكبها المرأة تصل إلى 6% فقط من حجم الجريمة، وأن نسبة جرائم المرأة في الدول الأوروبية تفوق نسبتها في الدول العربية، وفي مصر بلغت نسبة الجرائم التي ترتكبها الإناث 5% إلى إجمالي الجرائم التي ترتكب سنويا. (الصيد، 2010)

وهو ما يتفق مع الواقع الفلسطيني حيث يفوق إجرام الرجل إجرام المرأة في جرائم القتل بعشرة أضعاف تقريبا.

ثانيا: النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثاني، والذي نصه: ما عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 تبعا لمتغير الفئة العمرية للجاني؟

من أجل الإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها عن عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم قتل عام 2017 وفقا لمتغير الفئة العمرية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (2): عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم قتل وفقا لمتغير الفئة العمرية عام 2017.

النسبة المئوية	عدد جرائم القتل	الفئة العمرية
0	0	أقل من (18)
33.9%	21	18 – 26
24.2%	15	27 – 35
12.9%	8	36 – 44
12.9%	8	45 سنة فأعلى
16.1%	10	غير معروف
100%	62	مجموع

يتضح من الجدول رقم (2) أن أكثر جرائم القتل المرتكبة في عام 2017 ارتكبت من قبل أشخاص من ضمن الفئة العمرية من 18-26، حيث بلغت (21) جريمة قتل بنسبة (33.9%)، يليها الفئة العمرية 27-35 حيث بلغت (15) جريمة قتل بنسبة (24.2%)، وأقل الفئات العمرية التي ارتكبت جرائم قتل، الفئة العمرية أقل من (18) حيث لم يرتكبوا أي جريمة قتل. وقد دلت الإحصاءات الجنائية على وجود اختلاف في كم الجرائم ونوعها تبعها للمرحلة العمرية؛ إذ قسم علماء الإجرام المراحل التي يمر بها الإنسان إلى: (المشهداني، 2011)

- مرحلة الطفولة؛ إذ لم تسجل الإحصاءات الجنائية عددا يذكر من الجرائم في هذه المرحلة.
- مرحلة المراهقة، حيث سجلت الإحصاءات الجنائية أن الإجرام يبدأ من سن 12 ويزداد حتى الثامنة عشرة.
- مرحلة النضج، وهي من سن (18-30) وهي تعتبر من أخطر المراحل على الإطلاق، ويبدأ الإجرام يزداد في هذه المرحلة بشكل كبير.
- مرحلة الشيخوخة، حيث يستمر معدل الإجرام في الانخفاض إلى أن تسكن حركته بعد الستين.

ويرى الباحث أن ذلك يتفق مع النظريات العلمية في علم الجريمة، على اعتبار فئة الشباب أكثر الفئات العمرية التي ترتكب الجريمة، وبخاصة الفئة العمرية من (18-25) وهي فئة الشباب التي تتوسط مرحلة النضج؛ إذ تعتبر هذه المرحلة من أهم فترات العمر؛ إذ يتأثر فيها الفرد بتغيرات عضوية ونفسية، كما يتأثر بتغير الظروف البيئية المحيطة به، وتمتاز بانتهاء أزمات المراهقة والاستعداد لطور الاستقرار، وهي من أصعب المراحل؛ لكثرة الإجرام فيها؛ إذ يتراوح ما بين ربع إلى ثلث كمية الإجرام الكلي، وهذا ما أكدته الإحصائيات الجنائية. (نبيص، 2017)

ويرى الباحث أن جرائم القتل ترتكب من قبل فئة الشباب بدرجة أكبر من الفئات العمرية الأخرى لعدد من العوامل، لعل أبرزها:

- القدرة الجسدية للشباب، حيث تتطلب جرائم القتل في الغالب قدرة جسدية وبنية صحية تساعد على ذلك.
 - التغيرات النفسية والفسولوجية للشباب؛ ففي الغالب تكون القدرة عندهم على ضبط النفس أقل من غيرهم، حيث تتحكم المزاجية والعصبية في شخصيتهم.
- أما الفئات العمرية الأخرى؛ كالأحداث وكبار السن فلا تتوافر لديهم القدرة الجسدية على ارتكاب جرائم القتل، وخصوصا الأحداث، وما يؤكد ذلك أنه لم يتم ارتكاب جريمة قتل في الضفة الغربية من الفئة العمرية الأقل من (18) عاماً، أما كبار السن والفئة العمرية فوق (45) عاماً، فقد ارتكبوا (8) جرائم قتل بنسبة (12.9%)، حيث يمكن ذلك من خلال الخداع أو الحيلة، والتي لا تحتاج لبنية جسدية قوية، كالقتل من خلال السم أو من خلال سلاح ناري.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثالث، والذي نصه: ما عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم القتل في الضفة الغربية لسنة 2017 تبعاً لمتغير طبيعة عمل الجاني؟

من أجل الإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها عن عدد الجناة الذين ارتكبوا جرائم قتل عام 2017 وفقاً لمتغير طبيعة عمل الجاني، وكانت حسب الجدول التالي:

جدول (3): عدد جرائم القتل المرتكبة في الضفة الغربية تبعاً لطبيعة عمل الجاني وفقاً لعام 2017.

النسبة المئوية	عدد جرائم القتل	طبيعة العمل
11.3%	7	أعمال حرة
1.6%	1	مدرس
1.6%	1	طالب
4.8%	3	مهني
1.6%	1	عسكري
32.3%	20	عامل
8.1%	0	ربة منزل
38.7%	24	بلا
100%	62	مجموع

يتضح من الجدول رقم (3) أن أكثر الذين ارتكبوا جرائم قتل هم (العاطلون عن العمل)؛ إذ ارتكبوا (24) جريمة قتل بنسبة (38.7%)، يليها (فئة العمال)؛ إذ ارتكبوا (20) جريمة قتل بنسبة (32.3%). ويتفق ذلك مع نظريات علم الجريمة الحديثة، التي تعزو السلوك الإجرامي إلى البطالة في كثير من الأحيان، حيث توضح الدراسات التطبيقية التي أجريت حول هذا الموضوع أن البطالة تحتوي على بذور الجريمة بذاتها، لأنها تتضمن العناصر الانحرافية التالية: (عامر، آخرون، 2016)

- عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل، وتقلبها مكانياً وزمانياً.
 - تحلل أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل العاطل.
 - تركيز عوامل الضياع وطغيان شعور الإحباط وخيبة الأمل لدى العاطل.
 - اغتراب العاطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة.
 - ضعف فعالية سلطة الأسرة بحيث لا تقوم بدورها في الضبط الاجتماعي لأطفالها.
- ومن أبرز الدراسات التي أجريت ووضحت طبيعة العلاقة بين البطالة وجرائم القتل تحديداً، الدراسة التي قام بها (Kramn, et al.) عام 1982؛ إذ اعتمدت هذه الدراسة على تحليل الإحصاءات التي تتوافر في سبعين بلداً، ووضح خلالها أن التفاوت الكبير في الدخل بين

أفراد المجتمع ينتج عنه نسبة مرتفعة لجرائم القتل، وأن هذا التفاوت قد نتج أصلاً عن الحرمان المطلق والفقر المدقع نتيجة لوجود أعداد ضخمة من العاطلين المقهورين في المجتمع؛ إذ يقدمون على ارتكاب جرائم القتل من أجل الحصول على وضعية اقتصادية أفضل. (حويطي، 1998)

وقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة بلغ 27.7% خلال عام 2017 من مجموع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، بواقع 22.5% بين الذكور مقابل 47.8% بين الإناث، كذلك فقد تركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين؛ إذ بلغت النسبة 43.8%، بواقع 37.7% للذكور و70.3% للإناث. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2017)

يتضح من ذلك أن نسبة البطالة في فلسطين مرتفعة جداً، وخصوصاً في مرحلة عمرية مهيأة لارتكاب الجريمة، بما يعطل النسبة المرتفعة للعاطلين عن العمل والذين ارتكبوا جرائم قتل في الضفة الغربية. كما يتضح من الجدول رقم (3) أن العمال يأتون بالدرجة الثانية في ارتكاب جرائم القتل في الضفة الغربية، وهو الأمر الذي ينطبق على العاطلين عن العمل، وذلك إذا ما سردنا الظروف المعيشية للعمال في الضفة الغربية، وعدم تمكنهم أيضاً من تلبية احتياجاتهم الأساسية.

الاستنتاجات

- في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث، استنتج الباحث ما يلي:
- تعتبر فئة الشباب من أكثر الفئات العمرية التي ترتكب جرائم القتل في الضفة الغربية، والأحداث هم الفئة العمرية الأقل في ارتكاب جرائم القتل.
 - يعتبر الذكور أكثر ارتكاباً لجرائم القتل من الإناث في الضفة الغربية بعشرة أضعاف تقريباً.
 - يعتبر العاطلون عن العمل أكثر ارتكاباً لجرائم القتل من الأشخاص الذين يعملون.
 - يعتبر العمال أكثر ارتكاباً لجرائم القتل من الأشخاص الذي يعملون في مهنة أخرى.

التوصيات

- في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، يوصي الباحث بما يلي:
- أن يعتمد جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية والأجهزة المختصة في مكافحة جرائم القتل على الإحصائيات الرسمية لوضع السياسات المتعلقة بمكافحة جريمة القتل.
 - توعية الشباب بأخطار الجريمة وتأثيراتها السلبية على المجتمع، ووضع رقابة على الشباب المكررين للجريمة.
 - تبني وزارات الدولة ومؤسساتها سياسات واستراتيجيات عامة لمكافحة ظاهرة البطالة والفقر.

- تفعيل عقوبة الإعدام على جرائم القتل في الضفة الغربية.

References (Arabic & English)

- Abdullah, sadon. (2011), *Social Factors Affecting Crime - Field Study in the Iraqi City of Ramadi*, Anbar University Journal of Humanities, v 1, p132-160, Iraq.
- Abed almotaleb, ehab. (2015). *Murder injury and beatings*, National Center for Legal Publications, Cairo.
- Abu afifa, Talal. (2013). *Scientific foundations Criminology punishment and international and Arab efforts to combat crime*, Dar aljndi, Alquds.
- Abu karem, Mansour. (2018), *Crimes in Gaza: Statistics and Implications*, Ruwais Center for Studies and Research, Gaza.
- Abu shama, Abasa. (1991). *The extent to which every Arab country needs to train criminal statisticians*, Arab Center for Security Studies and Training, Riyadh.
- Ahmed, Abedalrahman. (2016). *Explanation of the General Penal Code special section*, Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman.
- Almashhdany, Muhamed. (2011). *The origins of scientific criminality and punishment*, Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman.
- Alsaed, kamel. (2019). *Explanation of general provisions of the Penal Code*, Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman.
- Alsaid, Razan. (2010). *Women 's Crime Rates and Dimensions*, Article published on the website: <http://www.aranthropos.com>.
- Alsbawe, Muhamed Ibrahim. (1995). *Cartographic contributions and methods of statistical and quantitative measurement of crime*

phenomenon, Scientific Symposium on the Geography of Crime, Cairo.

- Alsiad, Abedalaty. (2002). *Development of criminal justice statistics systems in Arab countries*, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh.
- Amer, Treq&Almasry, ehab. (2016). *Unemployment, its concept, its causes, and its characteristics*, Dar Al Uloum for Publishing and Distribution, Cairo.
- Badwe, Abedalrahman Abdullah. (2003). *The spatial distribution of crime in Riyadh and its relation to the environmental characteristics of the place*, Master Thesis, Department of Social Sciences, Naif Arab Academy for Security Sciences. Riyadh.
- Huisen. Huuisen. (2002). *Methods used in statistical analysis*, Naif Arab Academy for Security Sciences. Riyadh.
- Hwety, Ahmed. (1998). *Unemployment and its relation to crime and delinquency in the Arab world*, Naif Arab Academy for Security Sciences. Riyadh.
- Ngm. Muhamed. (2015). *The origins of criminology and the science of punishment*, Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman.
- Sadon, Muhamed. (2015). *Criminal statistics and its role in monitoring and combating crime*, Cairo.
- Shokfa, Ashraf. (2012). *Gaza A study in the geography of crime*, Journal of Palestine University for Research and Studies, vol 3, pp 585-603, Gaza.
- Tokan, Arb. (2012). *The spatial distribution of crime in the city of Nablus and its camps*, Master Thesis, Department of Geography, An-Najah National University, Nablus.